AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/795
S/1997/111
6 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا إذا ما عممتم نص هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ من سعادة السيد تانر إتكين، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. تشيليم
السفير
الممثل الدائم

070297 070297 97-03594

مرفق

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، موجهة إليكم من سعادة السيد تانر إتكين، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، تتصل بقرار الإدارة القبرصية اليونانية شراء منظومة قذائف سطح/جو روسية طراز S-300.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

تذييل

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة
إلى الأمين العام من السيد تانر إتكين

أود أن أشير إلى مذكرة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عممتها الإدارة القبرصية اليونانية على جميع البعثات الدائمة في جنيف بشأن قرارها شراء منظومة قذائف سطح/جو روسية طراز S-300، وأن أعرض عليكم ما يلي، في ضوء هذا التطور الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار:

أود بادئ ذي بدء، أن أؤكد على أن الجانب القبرصي التركي ينظر إلى إبرام عقد البيع بين الإدارة القبرصية اليونانية والاتحاد الروسي لشراء منظومة القذائف سطح/جو طراز S-300 على أنه خطوة استفزازية للغاية وغير مقبولة تبين النوايا العدائية للجانب القبرصي اليوناني. وإن إضافة هذه الأسلحة الحديثة إلى الترسانة القبرصية اليونانية ستقضي حتما على كل احتمالات التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات في المستقبل القريب. وسيؤدي نشر هذه القذائف إلى زيادة التوتر في الجزيرة، الذي تفاقم بالفعل من جراء المظاهرات القبرصية اليونانية العنيفة في صيف عام ١٩٩٦، كما سيزيد أزمة الثقة عمقا بين الجانبين. فمن الواضح أن مدى وقدرات منظومة القذائف تتجاوز بدرجة كبيرة الاحتياجات الدفاعية القبرصية اليونانية، ومن ثم فهي تشكل تهديدا هجوميا لقبرص الشمالية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المنظومة التي يبلغ الحد الأقصى لمداها ١٥٠ كيلو مترا، تتسم بالقدرة على اختراق المجال الجوي للبلدان المجاورة (فتركيا لا تبعد إلا مسافة ٦٤ كيلو مترا)، وهي حقيقة تفند أيضا الإدعاء بأن القذائف هي لأغراض دفاعية فحسب.

وهذا التهديد الهجومي الناشئ عن شراء الجانب القبرصي اليوناني لمنظومة القذائف طراز S-300 لا بد وأن ينظر إليه في سياق جهود التسلح الواسعة المستمرة التي يقوم بها في ذلك الجانب إطار "المبدأ الدفاعي المشترك" بين اليونانيين والقبارصة اليونانيين. فمنذ تطبيق هذا المبدأ عام ١٩٩٣، تقوم الإدارة القبرصية اليونانية، مع اليونان، بالتعجيل بوتيرة حشد الأسلحة والقوات المسلحة في قبرص الجنوبية. كما مهدت الأرض أمام بناء قاعدتين جوية وبحرية، ستخصصان للطائرات المقاتلة والسفن الحربية اليونانية، في قبرص الجنوبيـــة. والانفـــاق العسكري الراهن في قبرص الجنوبية يتجاوز مليوني دولار يوميا، وهو ما يعد من أعلى المعدلات في العالم من حيث نصيب الفرد. إن إدخال منظومة القذائف سيضيف بعدا جديدا وخطيرا إلى المسألة القبرصية، من خلال إحداث تغيير جذري في المعادلة العسكرية في المنطقة، وهو ما سيؤثر بعد ذلك على التوازن التركي - اليوناني في منطقة شرق البحر المتوسط. وقد وقع الرئيس دنكطاش والرئيس ديميريل في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إعلانا مشتركا يعد بتدعيم الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين. وهذا الإعلان المشترك ينقل رسالة واضحة إلى من يكنون نوايا عدائية ضد أمن كل من الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتركيا، ويوضح إلتزام تركيا القاطع، كواحدة من الدول

الضامنة، بمواصلة ممارسة حقوقها والوفاء بالتزاماتها بحماية القبارصة الأتراك والحفاظ على التوازن والاستقرار في المنطقة.

إن السياسات العسكرية للإدارة القبرصية اليونانية وما تقوم به من أنشطة للتسلح تتناقض تناقضا مباشرا مع ما تطلقه من شعارات بشأن "إزالة المظاهر العسكرية". وتتضح حقيقة أن هذه الشعارات هي مجرد دعاية تفتقر إلى المضمون من رفض الإدارة القبرصية اليونانية القاطع لمختلف محاولات نزع فتيل التوترات في الجزيرة، مثل الحظر الذي اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على تحليق الطائرات الحربية اليونانية والتركية فوق قبرص. فبعد مناقشات في أثينا مؤخرا، أعلن الزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كليريدس، أن "إقتراح الحظر إقتراح ميت" (صحيفة "سايبروس ميل"، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتنفيذ التدابير التي اقترحتها الأمم المتحدة بهدف تقليل الحوادث، وبالتالي التوترات، على طول الحدود، قال الزعيم القبرصي اليوناني "لا يمكن أن نمضي في خفض التوتر العسكري دون أن نرى أي تقدم فيما يتعلق بجوهر المسألة القبرصية" (صحيفة "سايبروس ميل"، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، موضحا أنه ليس مستعدا لاتخاذ خطوات فعالة لتهدئة التوتر في الجزيرة.

وقوبل توقيع إتفاق الشراء أيضا برد فعل قوي من جانب المجتمع الدولي. فقد أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية التي يتركها نشر القذائف على السعي وراء إيجاد حل سياسي شامل. وبينت وزارة خارجية الولايات المتحدة موقفها من هذه المسألة في بيان مؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير:

> "... [إن شراء القذائف] سوف يعقد الجهود المبذولة لإقرار سلام دائم في قبرص. إن القرار القبرصي [اليوناني] يدخل عنصرا جديدا مزعزعا للاستقرار في الجزيرة وفي المنطقة في الوقت الذي يستطلع فيه المجتمع الدولي سبل تعزيز التعاون السياسي لتحقيق تقدم كبير في التسوية ... بل أن منظومة القذائف الجديدة هذه تبعث على القلق بدرجة أكبر، حيث أنها تهدد بنقل حشد الأسلحة في قبرص إلى مستوى نوعي جديد يثير الانزعاج ... إننا نعتقد أن إبرام عقد البيع هذا يجعل أي جهود للوساطة أكثر صعوبة بكثير، ويضر بالمناخ السياسي".

ويرفض الجانب القبرصي اليوناني بصورة تفتقر إلى المسؤولية أن يعيد النظر في عملية الشراء، رغم مضاعفاتها الخطيرة. فالزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كليريدس، يقول "إن قيامنا بشراء القذائف أمر غير قابل للتفاوض".

كما أن قيام الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، ببيع أسلحة إلى الإدارة القبرصية اليونانية إنما يعد مخالفة مباشرة للعديد من قرارات نفس الهيئة، التي تدعو إلى وقف التعزيز العسكري في الجزيرة. فقد كرر مجلس الأمن، في قراره ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الإعراب عن شديد قلقه إزاء مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في قبرص الجنوبية، وإزاء

معدل توسيع نطاقها والارتقاء بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة. وعلاوة على ذلك، فإن مبيعات الأسلحة تشكل أيضا انتهاكا سافرا للمبادئ التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٩٣ لتنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية، التي تنص بشكل قاطع على أنه يتعين على كل دولة من الدول المشاركة أن تضع في إعتبارها الحالة الداخلية والإقليمية في البلد المتلقي وحوله، في ضوء التوترات أو النزاعات المسلحة القائمة، وعلى أنها تكون ملزمة بتجنب نقل الأسلحة التي يرجح أن تعرض السلام للخطر، أو إدخال قدرات عسكرية تزعزع الاستقرار إلى منطقة ما، أو الإسهام بأي صورة أخرى في عدم الاستقرار الإقليمي.

إن التطورات التي حدثت في عام ١٩٩٦ قد تركت أثرا سلبيا للغاية على المناخ السياسي في الجزيزة. وسيزداد هذا المناخ تسمما ما لم يعدل الجانب القبرصي اليوناني عن قراره بنشر القذائف المذكورة. إن الخطر الواضح الذي يشكله شراء القبارصة اليونانيين منظومة القذائف S-300 على أمن كل من الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتركيا، والأثر الذي سيكون لها على التوازن العسكري بين تركيا واليونان، يشكلان عنصرا خطيرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة بكاملها.

وقد أصدر الجانب القبرصي التركي مرارا تحذيرات على مدار السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بتعزيزات الأسلحة البالغة الاستفزاز والخطورة في الجنوب. وينبغي أن تدرك اليونان والجانب القبرصي اليوناني أن التوتر والاستفزاز يزيدان من استعصاء المسألة القبرصية على الحل، ويعرقلان بالتالي فرص إقرار سلام دائم في قبرص. ولذلك، فإنه يتعين على الأمم المتحدة، والأطراف الثالثة والمنظمات المهتمة الأخرى، أن تمارس أقصى قدر من الضغط على الجانب القبرصي اليوناني، وأن تقنعه بالضرورة الملحة للتخلي عن موقف العداء والمجابهة المتزايدين تجاه الجمهورية التركية لقبرص الشمالية والدخول في حوار معقول مع الجانب القبرصي التركي بغية التوصل إلى تسوية سلمية.

(توقيع) تانر إتكين
وزير الخارجية
والدفاع

- - - - -